الاكتفاء في الجملة الشرطية في نهج البلاغة– دراسة نحوية دلالية

أ.م.د. ليث قابل الوائلي

الباحث ضرغام علي محسن

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء

المقدمة:

حينَما بُنيتْ دراسةُ النحوِ العربي على نظريةِ العاملِ، التي تواضعَ عليها النحاةُ، في قولِهم بأنَّ الكلمةَ في أيّ تركيبٍ، من تراكيبِ الجملِ المختلفةِ، لا تخلو في أغلبِ حالاتِها أما أنْ تكونَ عاملةً فلا بدَّ لها من معمولٍ، أو معمولةَ فتحتاجُ إلى عاملٍ، وهذا مستوحى من النظرِ العقلي المنطقي، الذي يحكم بأنَّ لكلِّ أثرٍ من مؤثرٍ، ولكلِّ نتيجةٍ من سببٍ، وفكرةُ العاملِ والمعمولِ لا تكونُ إلَّا في الاسنادِ، ومن هنا فَرَضَ النحاةُ وجوبَ توفرِ الاسنادِ مَعَ الإفادةِ المعنويةِ التامة في تأليفِ الجملِ، فإنْ لم يوجد المسندُ أو المسندُ إليهِ في الجملةِ لفظاً، فهو مقدرٌ لا محالةَ فيه؛ حتى يتسقُ المعنى مَعَ الصناعةِ المنطقيةِ المتوهمةِ، فالجملة التي ينعقدُ بهِا الكلامُ، وتحصلُ منها الفائدةُ لا تتأتى إلّا من اسمَيْن، أو في فعلٍ واسمٍ، ولا تتأتى من فعلَيْن؛ لأنَّ الفعلَ نفسَهُ خبرٌ ولا يفيدُ حتّى تُسْنِدهُ إلى محدثٍ عنه، ولا تتأتى من فعلٍ وحرفٍ، ولا حرفٍ واسمٍ؛ لأنَّ الحرفَ جاءَ لمعنًى في الاسمِ والفعلِ فهو كالجُزءِ منهما، وجزءُ الشيءِ لا ينعقدُ مَعَ غيرِهِ كلامًا .

والذي نذهبُ إليهِ أنَّ هذا الاقتصار والتضييق الذي قررهُ النحاةُ في تكوينِ الجملةِ بعيدٌ غايةَ البعدِ عن الواقعِ اللغوي، وعن طبيعةِ تعددِ أنماطِ التراكيبِ خدمةً لأنواعِ التواصلِ، الذي يرتضي الجملَ التي تفيدُ فائدةً تامةً من دونِ توفرِ الاسنادِ، ومن دونِ الحاجةِ إلى التقديرِ، الذي قد يفسدُ المعنى المرادِ عندَ المتكلم، أو يحيلُ اللغةِ من لغةٍ حيةٍ اجتماعيةٍ، متطورةٍ ومتغيرةٍ بحسب ظروفِ استعمالِها، إلى لغةٍ جافةٍ ثابتةٍ لا تلبي حاجاتِ متكلميها في التعبيرِ عن المعاني المختلفةِ ، فاللغة بعيداً عن تكلف الصنعةِ المنطقيةِ، قد تكتفي بالحرفِ وحدَهُ، كما يحدثُ في الإجابةِ عن الاستفهامِ إيجاباً أو نفياً بـ(نعم أو لا)، أو تكتفي بالحرفِ

والاسمِ، كما هو الحالُ في النداءِ، أو تكتفي بالحرفِ والفعلِ، كالاكتفاءِ بأداةِ الشرطِ وفعلهِ، من دونِ الحاجةِ إلى جوابٍ، أو بالخلافِ، وغيرها من الصيغِ المكتفيةِ التي رَفَضَ النحاةُ استقلالها بالإفادةِ نظراً للجانبِ الشكلي .

وسوفِ نقتصرُ في البحث على بيانِ أهمِ الجملِ في كلامِ أميرِ المؤمنين (ع)، التي تكتفي بالحرفِ والفعلِ في الجملة الشرطية، سواء أكان الفعلُ فعلاً للشرط أم جواباً له، اعتماداً على دلالاتِ حروفِ المعاني المستقلةِ بوساطةِ السياقِ اللغوي، وعناصرِ المقام التي تساعدُ على الإفهامِ بينَ المتكلمِ والمخاطبِ من دونِ حاجةٍ إلى تقديرِ شيءٍ آخرٍ، به تمامُ المعنى .

وقد جاء الاكتفاء في الجملة الشرطية في نهج البلاغة على نمطين لا ثالث لهما، عرضتهما بمبحثين هما:

البحث الأوّل: الاكتفاء بأداة الشرط وفعل الشرط:

افترضَ النحويونَ شكلاً واحداً للجملةِ الشرطيةِ، ألزموا به أنفسَهم، وهذا الافتراضُ متأتٍ مِنْ بعضِ كلامِ العربِ ، الذي تكونُ فيه أداةُ الشرط مقتضيةً لفعل الشرط أولاً ، ثم لجوابه ثانياً ؛ ضرورةً لإتمامِ المعنى، وبهذا عُرِّفَ الشرطُ بأنّه ((تعليقُ شيءٍ بشيءٍ، بحيث إذا وجِدَ الأوّلُ وجِدَ الثاني ، وقيلَ: ما يتوقفُ عليه وجودُ الشيءِ، ويكون خارجاً عن ماهيتهِ، ولا يكونُ مؤثراً في وجودِهِ، وقيل: الشرطُ : ما يتوقف بثبوتِ الحكمِ عليه))[1]، فإنْ لم يرد جوابُ الشرطِ بخلافِ ما قاسوا عليه، وجب تقديره ، يقول ابنُ السراج (ت٣١٦هـ): ((ولا بُدَّ للشرطِ من جوابٍ وإلا لم يتم الكلام، وهو نظيرُ المبتدأ الذي لا بُدَّ له من خبرٍ))[2]، وهذا الالتزامُ ينقضه الكثيرُ من الآياتِ القرآنيةِ، وكلامِ العربِ شعراً ونثراً، ممَّا جاءَ فيهِ الكلامُ تاماً، ومكتفياً بأداةِ الشرطِ وفعلهِ، من دونِ جوابٍ يذكرُ لفظاً أو تقديراً، أما أرادةِ معنًى خاصاً بهذا الاكتفاء ،فلا يكون بغيرِهِ ممَّا يُذكَرُ فيهِ جوابُ الشرطِ، أو لتمامِ المعنى المراد عندَ المتكلمِ، وفهمِهِ عند المخاطبِ بالسياقِ، وقرائنِ الأحوالِ، ومِنْ ثَمّ لا يحتاجُ إلى تقديرِ شيءٍ آخرَ، به يحسنُ السكوتُ، وتتمُ الفائدةُ، وللاكتفاءِ بأداةِ الشرطِ وفعله أنماطٌ مختلفة، منها :

١- الاكتفاء بأداةِ الشرط وفعله، لتوجيهِ العنايةِ إلى الشرط ؛ ليتبصّرَ فيه السامعُ ، و يتأملُ كلَّ ما يمكن أنْ يتعلق به، ممّا يتعددُ تعدداً لا يمكن حصرُهُ، فيذهب بالسامعِ مذاهبَ شتى ، فلا يتصور شيئاً إلَّا جازَ أنْ يكونَ الأمرُ أعظمَ مِنْهُ، يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): ((ألا ترى أنّك إذا قلت لعبدِك: (واللهِ لَئِنْ قمتُ إليكَ) وسكتَّ عن الجوابِ، ذهبَ فِكرُهُ إلى أشياءَ من أنواعِ المكروهِ، فلم يدرِ أيَّها يبقى، ولو قلت: (لأضربَنَّك) فأتيتَ بالجواب، لم تُبْقِ شيئًا غيرَ الضرب))[٣]، وهذا الأسلوبُ أبلغُ في الوعدِ والوعيدِ ؛ لأنَّ الموعودَ والمتوعدَ إذا عَرِفَ قدرَ النعمةِ والعقوبةِ، وقفَ ذهنُهُ عندَ ذلكَ المعينِ، وإذا لم يعرفهُ ذهبَ وهمُهُ إلى ما هو الأعلى من ذلك، وبتعيين الجوابِ ينتهي ذلك التفخيمُ [٤] .

ومن أمثلةِ هذا النمطِ قولُهُ تعالى: {وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ}[٥]، قال سيبويه : ((وسألتُ الخليلَ عن قولِه جلَّ ذكرُهُ: {حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}[٦]، أينَ جوابُها؟ وعن قوله جلَّ وعلا: {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ}[٧]،وقولُهُ تعالى : {وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ}[٨]، فقال: إنَّ العربَ قد تتركُ في مثلِ هذا الخبرِ الجوابَ في كلامِهم، لعلمِ المخبرِ لأيِّ شيءٍ وُضعَ هذا الكلامُ))[٩]، إذ يوجدُ بعدَ (حتى) جملةٌ شرطيةٌ مكتفيةٌ بفعلِ الشرطِ وأداته ، من دون جوابٍ، للدلالةِ على أنَّ ثوابَ أهلِ الجنةِ لا يمكنُ أنْ تحدّه حدودٌ، أو أنْ يتصورَها أحدٌ، أو يحيطُ بها وصفٌ، أو يخطرُ على قلبِ بشرٍ[١٠]، فيكونُ هنا الاكتفاءُ أبلغَ من ذكرِ مئاتِ الكلماتِ لفظاً أو تقديراً .

فلو قُدِّرَ محذوفٌ ((لنزلَ قدرُ الكلامِ عن علّوِ بلاغتهِ، ولصارَ إلى شيءٍ مستركٍ مُسْترذَلٍ، ولكان مبطلاً لما يظهرُ على الكلامِ من الطلاوةِ والحسنِ والرقةِ))[١١]، ومشابهٌ لما سبقَ قولُ أميرِ المؤمنين (ع): في نهج البلاغةِ: ((فَيَا لَهَا أَمْثَالاً صَائِبَةً، وَمَوَاعِظَ شَافِيَةً، لَوْ صَادَفَتْ قُلُوباً زاكِيَةً، وَأَسْمَاعاً وَاعِيَةً، وَآرَاءً عَازِمَةً، وَأَلْبَاباً حَازِمَةً))[١٢]، فاكتفى الإمامُ (ع): بقوله: ((لَوْ صَادَفَتْ قُلُوباً زاكِيَةً، وَأَسْمَاعاً وَاعِيَةً ....))، ليمتلك النصُ القدرةَ الفائقةَ على الاثارةِ، والتأثيرِ في النفسِ، وأسرِ مشاعرِ المتلقي؛ لأنَّه سلطَ الأضواءَ وَشدَّ انتباهُ المتلقي في الحالةِ الشعوريةِ التي أرادَ عرضَها من خلالِ النصِ عن طريقِ الاكتفاءِ بأداةِ الشرطِ

وفعلهِ، والاستغناءِ عن الجوابِ لقصدِ المبالغةِ في تعظيمِ أمرِ هذهِ الأمثالِ والمواعظِ، وشدةِ وقعِها إذا صادفت القلوبَ الزاكيةَ، المستعدةَ لقبولِ الهدايةِ، والآذان الواعية، والآراء العازمة، والألباب الحازمةِ ، والظاهر أنَّ هذهِ الأمورَ إنَّما هي مِنْ أسبابِ نفعِ الموعظةِ[١٣] .

ومثلهُ أيضاً قولُهُ علي (ع): ((إِنَّ ها هُنَا لَعِلْماً جَمّاً (وَأَشَارَ إِلى صَدره) لَوْ أَصَبْتُ لَهُ حَمَلَةً))[١٤]، فالاكتفاء بجملةِ (لو أصبتُ له حَمَلَةً) له غرضٌ بلاغي دلالي يكمن في بيانِ عظمةِ حقيقةِ العلمِ المستقرِ في صدرِ أميرِ المؤمنين (ع)، وهو ما يعجزُ الوصفُ عنه، وتذهلُ العقولُ عن معرفة كنههِ، فتمنى محالاً أنْ يجد لعلمهِ حملةً، ((ومَنْ الذي يطيقُ حمله! بل مَنْ الذي يطيقُ فهمه فضلاً عن حملهِ))[١٥]، فلو وَجَدَ مَنْ يحملهُ لوَجَدَ خيراً كثيراً لا تستوعبهُ الألفاظُ ، ولا تحيطُ بهِ المعاني، وبهذا يبقى ((تَرْكُ الذِكْر، أَفْصَحَ من الذكْرِ، والصمتُ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تبن))[١٦]، وهذا المعنى لا يستدعي جواباً البتة، ولهذا الاكتفاءِ دلالتُهُ الخاصةُ التي لا يصحُ فيها التقديرُ .

٢- الاكتفاء بأداةِ الشرطِ وفعلِهِ لظهورِ المعنى وتمامِه من سياقِ الكلامِ، وذلك إذا تقدمَ عليه أو اكتنفه ما يدلُ عليه، و يكونُ التقديرُ فيه من بابِ اللغوِ الذي لا يعضدُهُ شاهدٌ واحدٌ، لا من القرآن الكريم ولا من كلامِ العرب، يُثبتُ صحتَهُ واستعمالَهُ، وذلك نحو : (أنتَ ظالمٌ إنْ فعلْتَ)، فلم يردْ في العربيةِ (أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ فأنتَ ظالمٌ)[١٧]، وممّا وردَ في القرآنِ الكريم قوله تعالى: {فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ}[١٨]، ((فقد أوحى قولُهُ تعالى: (فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) بالجواب، لأنَّ تكراره يشوّهُ المعنى و يجعله مملاً لا فائدةَ منه، وهذا نمطٌ في التعبيرِ غيرُ النمطِ الذي ألزمَ النحويون أنفسَهم بهِ، وهو تقدمُ الأداةِ والشرطِ على الجوابِ، فالمعنى قد اكتملَ بما أوحى بهِ المتقدمُ، والتقديرُ فيه زيادةٌ))[١٩] .

ومن أمثلةِ هذا الاكتفاءِ في نهجِ البلاغةِ قولُ أميرِ المؤمنين (ع): ((لاَ قُرْبَةَ بِالنَّوَافِلِ إِذَا أَضَرَّتْ بِالْفَرَائِضِ))[٢٠]، فقوله (ع): (لا قربةَ بالنوافلِ) أغنى عن تقدير جوابِ الشرط ، فلو أريد تقدير الجواب فلا يأتِ بغير لفظ المتقدم، وهذا ممّا لا فائدةَ فيه، ومثلُه أيضاً قوله (ع): ((يَعْطِفُ الْهَوَى عَلَى الْهُدَى إِذَا

عَطَفُوا الْهُدَى عَلَى الْهَوَى، وَيَعْطِفُ الرَّأْيَ عَلَى الْقُرْآنِ إِذَا عَطَفُوا الْقُرْآنَ عَلَى الرَّأْيِ))[٢١]، ففي النصِ اكتفاءٌ بأداةِ الشرطِ وفعله في موضعين، واستغناءٌ عن الجوابِ بقرينةِ إيحاءِ المتقدمِ على أداةِ الشرط على الجواب لفظاً ومعنًى .

وقد وقع في مثلِ هذه الجملِ المكتفيةِ خلافٌ، فالبصريون يذهبون إلى تقديرِ جملةِ الجوابِ؛ لأنَّها لا تتقدمُ على الشرطِ، يقول ابنُ السراج (ت٣١٦هـ): ((فأما قولهم: (أَجيئكَ إنْ جئتَني)، و(آتيك إنْ تأتني)، فالذي عندنَا إنَّ هذا الجوابَ محذوفٌ، كفى عنْه الفعلُ المقدمُ))[٢٢]، والكوفيون يذهبون إلى أنَّ الجملةَ المتقدمةَ هي جملةُ الجوابِ، تقدمت على جملةِ الشرطِ[٢٣] .

وقيلَ رداً عليهم: لو كان الجوابُ هو المتقدمُ، لجُزمَ إذا كان فعلاً، وللزمته الفاء إذا كان جملةً اسميةً[٢٤]، وقد تابعَ الكوفيين من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي، إذ يقولُ: ((أما عبارةُ الشرطِ ، فقولنا: (تزرني)، وأما عبارةُ الجوابِ فقولنا: (أزورك)، وليس هنا ما يمنع من تقدمِ ذكرِ الجوابِ، ما دامت الجملةُ حاويةً كلَّ مقوماتِها، ففيها أداة الشرطِ، وفيها عبارة الشرطِ، وفيها عبارة الجوابِ، وفيها فوق ذلك ما في أيِّ جملةٍ شرطيةٍ، من تعليقِ أمرٍ على أمرٍ))[٢٥]، وكما تابعَ الدكتورُ مهدي المخزومي الكوفيين في هذه المسألةِ، تابعَ الدكتورُ تمام حسّان البصريين، إذ لا يجوزُ في رأيهِ تقدمُ الجوابِ على أداةِ الشرطِ؛ لأنَّها ذاتَ رتبةٍ محفوظةٍ، وهي رتبةُ الصدارةِ [٢٦]، لأنَّ الشرطَ سببٌ في الجزاءِ، ومقدمٌ عليهِ .

والذي نذهب إليه هو أنَّ القولَ بالجملةِ المكتفيةِ يقفُ محايداً بينَ مذهبِي البصريينَ والكوفيينَ، فلا نقولُ بقول البصريين إنَّ جواب الشرط محذوفٌ، ويجبُ تقديرُهُ، بل إنَّ الجملةَ مكتفيةٌ وتامةُ المعنى مِنْ دونهِ، ويحسنُ السكوتُ عليها بوساطةِ السياق، وأنَّ التقديرَ فيها يثقلُ اللفظَ، ويمجُ المعنى، وفيهِ جانبُ الصناعةِ المنطقيةِ غالبٌ على جانبِ المعنى. ولا نقولُ بقولِ الكوفيينِ في تقديمِ الجوابِ على أداةِ الشرطِ وفعلهِ ؛ لأنَّ الجملةَ المكتفية لها معنى ودلالة تختلفُ عن الجملةِ الشرطيةِ التامةِ الأجزاءِ والأركانِ، إذ ((إنَّ قولَنا (أزورك إنْ زرتني) الكلامُ فيهِ مبني على الوعدِ غيرِ المشروطِ، ثم بدا للمتكلمِ أنْ يشترطَ ، بخلاف ما إذا بدأ بالشرطِ، فقالَ (إنْ زرتني زرتُك) فإنَّه بناه ابتداءً على الشرطِ))[٢٧]، ولا يمكن أنْ نَحمِلَ الجملةَ المكتفيةَ

على التامةِ، و يقالُ: أنَّ فيها تقديمُ الجوابِ على الأداةِ، إذ إنَّ لكلِّ جملةٍ اسلوبَها الخاصَّ بالدلالةِ على المعنى .

المبحث الثاني: الاكتفاء بأداة الشرط وجواب الشرط:

كَثُرَ الاكتفاءُ في الجملةِ الشرطيةِ بأداةِ الشرطِ والجوابِ، من دونِ فعلِ شرطٍ يذكرُ في اللغةِ العربيةِ المستعملةِ ؛ إمَّا للدِلالةِ على معنى مقصودٍ ، أو لظهورِ المعنى ظهوراً تاماً، لا يحتاجُ إلى لفظٍ آخرَ، ظاهرٍ أو مقدّرٍ، وقد أجازَ النحويونَ هذا الأسلوبَ ، بشرطينِ مجتمعينِ[٢٨] .

الأوّل: أنْ تكونَ أداةُ الشرطِ (إنْ) مِنْ دونِ سائرِ أخواتِها ؛ لأنَّها أمُّ البابِ، والآخر: أنْ تقترنَ الأداةُ بـ(لا) النافيةِ، فتدغمُ بها، فتصبحُ (إلّا) ، وزادَ بعضُهم شرطاً ثالثاً[٢٩]: هو أنْ تكونَ الجملةُ المكتفيةُ بأداةِ الشرطِ وجوابِهِ معطوفةً على ما قبلَها، ممَّا يدلُ على جملةِ الشرطِ المضمرِ عندهم، نحوُ قولِكَ: تُبْ وإلّا عاقبتُكَ، أي: تُبْ وإلّا تتبْ عاقبتُكَ ، فجملةُ الشرطِ (تتب) أضمرتْ وجوباً بعد (إلّا) لدلالةِ (تُبْ) المذكورةِ عليها، ومِنْ شواهدِ حذفِ الشرطِ (أي: اكتفاءِ الكلامِ مِنْ دونه) عندَ الجمهورِ قولُ الأحوصِ الأنصاري[٣٠][من الوافر]:

فطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بكُفءٍ

وإلّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

أي: وإلَّا تُطَلِّقها يَعْلُ مفرقَك الحسامُ، فحذفَ الشرطَ (تُطَلِّقها) لدلالةِ (فطلِّقها) عليه .

وهذا الاكتفاءُ في اللغةِ العربيةِ كثيرٌ، يقولُ ابنُ هشامٍ (ت٧٦١هـ): ((وحذفُ جملةِ الشرطِ بدونِ الأداةِ كثيرٌ))[٣١]، ومنه في نهجِ البلاغةِ قولُ أميرِ المؤمنين (ع) وهو قاصدٌ بكلامهِ (الزبيرَ) : ((يَزْعُمُ أَنَّهُ قَدْ بَايَعَ بِيَدِهِ وَلَمْ يُبَايِعْ بِقَلْبِهِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِالبَيْعَةِ وَادَّعَى الوَلِيجَةَ فَلْيَأْتِ عَلَيْهَا بِأَمْرٍ يُعْرَفُ، وَإِلاَّ فَلْيَدخُلْ فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ))[٣٢]، والمعنى: (وإلَّا يأتِ فليدخلْ فيما خرجَ منه)؛ وإذا دلَّ الكلامُ المُتقدمُ على فعلِ الشرطِ، لم يحتجْ إلى تقديرِهِ أصلاً، وتكرارُ اللفظِ المتقدمِ ثانياً ليسَ سوى أثرٌ مِنْ آثارِ الصنعةِ الإعرابية التي قضتْ بوجودِ فعلِ شرطٍ بعدَ الأداةِ ، ظاهراً كانَ أو مقدّراً .

ومنه قوله (ع): ((فَتَأَسَّى مُتَأَسٍّ بِنَبِيِّهِ، وَاقْتَصَّ أَثَرَهُ، وَوَلَجَ مَوْلِجَهُ، وَإِلاَّ فَلاَ يَأْمَنِ الْهَلَكَةَ))[٣٣]، وتقديرُهُ عندَ النحويينَ (وإنْ لا يتأس فلا يأمن الهلكةَ)، ومنه أيضاً قولُهُ (ع) مخاطباً (عبدَ اللهِ بن زُمعة) بعدَ أنْ قدمَ عليهِ في خلافتهِ يطلبُ منهُ مالاً: ((إِنَّ هذَا الْمَالَ لَيْسَ لِي وَلاَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ فَيْءٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَجَلْبُ أَسْيَافِهِمْ، فَإِنْ شَرِكْتَهُمْ فِي حَرْبِهِمْ، كَانَ لَكَ مِثْلُ حَظِّهِمْ، وَإِلاَّ فَجَنَاةُ أَيْدِيهِمْ لاَ تَكُونُ لِغَيْرِ أَفْوَاهِهِمْ))[٣٤]، المعنى فيهِ (إلَّا تشركهم فجناةُ أيديهم لا تكونُ لغيرِ أفواههم) .

قالَ ابنُ مالكٍ (ت٦٧٢هـ): ((ويُحذفُ الجوابُ كثيراً لقرينةٍ، وكذا الشرط المنفي بـ(لا) تاليةً (إنْ)))[٣٥]، وما ذهبَ إليهِ ابنُ مالكٍ من اشتراطِ اقتران (لا) النافية بالأداة، يُفهمُ منه الاستغناءُ عن الفعلِ لا يجوزُ في حالةِ عدمِ ذلك ؛ لأنَّ (لا) صارت عندَهُ عوضاً عن المحذوفِ ، وتابعَه في هذا ابنُ عصفور (ت٦٦٩هـ)[٣٦]، وقد رَدَّ أبو حيان (ت٧٤٥هـ) هذا الرأيَ واحتجَ عليهِ بقولِه: ((وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّهَا لَو كَانَت عوضاً من الْفِعْل الْمَحْذُوف لم يجزْ الْجمعُ بَينهمَا، مَعَ أَنَّه يجوزُ نَحْو (وَإِلَّا يُسِيء فَلَا تضربه) فَهِيَ فِي نَحْوِ ذَلِك نَافِيَةٌ لَا عوضَ))[٣٧] .

وقد ذهبَ (برجشتراسر) إلى أنَّ الأداةَ (إلّا) المؤلفةَ من (إنِ) الشرطية، و(لا) النافية، لا تستعمل في الشرطِ إلّا مع حذفِ فعلِها، وتقديرُهُ ممّا سبقها[٣٨]، وهذا الرأيُ مردودٌ أيضاً ؛ لأنَّ اقتران (إنْ) بـ (لا) ليس لازماً لحذفِ فعلِ الشرطِ، والدليلُ عل ذلك ما وردَ في القرآنِ الكريمِ من آياتٍ جاءَتْ فيها (إلّا) مع ذكرِ فعلِ الشرطِ، من ذلك قولُهُ تعالى: {إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ}[٣٩]، وقوله تعالى: {إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا }[٤٠]، وغيرِ ذلكَ من الآياتِ .

والذي نذهب إليه أنَّ هذه الجملةَ مكتفيةٌ بالأداةِ والجوابِ، ولا يصحُ تقديرُ فعلِ الشرطِ فيها، لعدّةِ وجوهٍ منها :

١- إنَّ المعنى فيها ظاهرٌ، والقصدُ تامٌ، يحسنُ السكوتُ عليهِ، بدلالةِ السياقِ، وأنَّ عدمَ التقديرِ فيها أولى من التقديرِ الذي لا يضيفُ شيئاً جديداً، وأكثرُ انسجاما مَعَ روحِ العربيةِ التي تميلُ إلى الإيجاز، وأقربُ

اتفاقاً مَعَ المنهجِ العلمي الوصفي الذي يبتعدُ عنِ الافتراضاتِ والتمحلات التي عقّدتِ الدرسَ اللغوي بقواعدَ لا تحكي عن واقعِ اللغةِ المستعملِ .

٢- إنَّ الاكتفاءَ بأداةِ الشرطِ وجوابِها في شواهدِ نهجِ البلاغةِ أبلغُ من ذكرِ المحذوفِ أو تقديرِهِ، وإنْ دُلَّ عليهِ من الكلامِ المتقدمِ؛ لأنَّ تركيبَ (وإلّا) في الشرطِ يحملُ لغةَ الإلزامِ، والتهديدِ غالباً، وهو ما نجدهُ واضحاً في كلامِ أميرِ المؤمنين (ع)، يقولُ الدكتورُ إبراهيم الشمسان: ((ومن حذفِ جملةِ الشرطِ المحذوف الذي يأتي بعد (إلَّا) .... (افعَلْ هذا وإلَّا هجرتُكَ) . والحقيقةُ أنّنَا نتردد في قبولِ القولِ بوجودِ حذف هنا فلسنا نحسُ بوجودِ مثلِ هذا الحذفِ رغم أنَّ النحاةَ استطاعوا تقديرَ المحذوفِ، ولكن هذا التقديرُ يغيرُ قليلاً أو كثيراً من المعنى الذي يعبرُ عنهُ التركيبُ، ونحسُ أنَّ ثَمَةَ أداة مركبة هي (وإلَّا)، ولهذهِ الأداةِ معناها الخاصُ الذي تنهضُ بهِ، وهذا المعنى هو (التهديدُ) نقولُ: أقِمْ و إلَّا عاقبتُكَ، فالصدوعُ بالأمرِ (أقِمْ) يحتاجُ إلى ضمانٍ، وهو تهديدُ المأمورِ بالعقابِ))[٤١]، وهذا الإلزام الذي أعقبهُ التهديدُ هو الغرضُ مِن كلامِ أميرِ المؤمنين (ع)، فلو قدرنا فعلَ الشرطِ لضاعَ هذا المعنى المقصودُ .

٣- إنَّ الاكتفاءَ بأداةِ الشرطِ وجوابهِ له وجهةٌ بلاغيةٌ أخرى، تفطّنَ إليها الدكتورُ (محمد طاهر الحمصي) في حديثهِ عن حذفِ فعلِ الشرطِ، كما يراهُ هو في بيتِ الأحوصِ الذي سقناهُ آنفاً إذ يقوله: ((وأرى أنَّ لهذا الحذفِ وجهاً بلاغيّاً غيرَ الإيجازِ وتكثيف اللفظِ، يتلخصُ في إفادةِ التركيز على الجزاءِ الباقي من جملةِ الشرطِ .... أفاد الحذفُ التركيز على حرف النفي (لا)، لأنَّ النفي هو السببُ في إحداثِ الجوابِ، وقد عُلّق الجواب عليهِ فحسب. والمعنى: إنْ لفظت هذا الحرف (لا) يعلْ مفرقكَ الحسامُ))[٤٢]، وهذا المعنى يمكنُ أن يجري في جميعِ شواهدِ نهجِ البلاغةِ .

٤- إنَّ اقتران الأداة (إنِ) الشرطية بأداة النفي (لا) ؛ للتعبير عن شرطٍ مُعَلَّقٍ بنفي نحوُ قولهِ تعالى: {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ }[٤٣]، هو الذي يُكسبُ أداةَ الشرطِ طاقةً تعبيريةً تستغني بها عن التصريحِ بمحتوى جملةِ الشرطِ أحياناً، فيكونُ التركيبُ الشرطي مختزلاً[٤٤] .

وبهذهِ الوجوهِ مجتمعةً يثبت أنَّ هناك اكتفاءً في جملةِ الشرطِ، بالأداةِ والجوابِ، قُصدَ لأداءِ معنى خاصٍّ لا يظهرُ بذكرِ فعلِ الشرط أو تقديرِهِ .

الخاتمة:

دَعت نظريةُ العاملِ إلى القولِ بالتقديرِ مِنْ أجلِ تضييقِ دائرةِ التعبيرِ عن المعاني المختلفةِ في نمطٍ لغوي واحدٍ، ممَّا هو خلافُ طبيعةِ اللغةِ العربيةِ وواقعِها الاستعمالي في تعددِ الأنماطِ التركيبيةِ التامةِ والمكتفيةِ، وقد اقتصرت الصنعةُ النحويةُ على الجملِ الملائمةِ عندَهم للقولِ بالعاملِ والمعمولِ، أو المسندِ والمسندِ إليهِ، نحوُ: الجملِ المركبةِ مِنْ اسمين أو مِنْ فعلٍ واسمٍ ونحوِها، وقد اضطرَهم هذا القولُ إلى فتحِ بابِ التأويلِ المتكلفِ لكلِّ النصوصِ العربيةِ الفصحى التي تخالفُ قواعدَهم المصطنعةَ، إذ إنَّ في كلامِ العربِ ما يكتفي بالفعلِ وحدَهُ، أو بالاسمِ وحدَهُ، أو بالحرفِ والاسمِ، أو بالحرفِ والفعلِ، وغيرِها مِنَ الجملِ المكتفيةِ المشحونةِ في دلالتِها، والتامةِ في معناها، ومن ذلك الاكتفاء بأداة الشرط مع فعل الشرط أو جوابه الذي ذكرناه في هذا البحث مَعَ شواهدَ مِنْ نهجِ البلاغةِ، في قمةِ البلاغةِ والفصاحةِ، لو قُدِّرَ فيها محذوفٌ لنزلَ قدرُ الكلامِ عن علوِ بلاغتهِ، ولصارَ إلى شيءٍ مستركٍ، ولكانَ مبطلاً لما يظهرُ على الكلامِ مِنَ الطلاوةِ والحسنِ والرقةِ.

الهوامش:

---

(١) التعريفات: ٩١ .

(٢) الأصول في النحو: ٢/ ١٥٨ .

(٣) شرح المفصل: ٩/ ٩ .

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القران :١٣٥/١

(٥) الزمر : ٧٣ .

(٦) الزمر : ٧٣ .

(٧) البقرة : ١٦٥ .

(٨) الأنعام : ٢٧ .

(٩) الكتاب: ٣/ ١٠٣ .
(١٠) ينظر: الكشاف: ٣/ ٤١٠ .
(١١) الطراز: ٢/ ٥١ .
(١٢) نهج البلاغة : ١٢٤ .
(١٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحراني): ٢/ ٢٤٦ ، الاجمال والتفصيل في نهج البلاغة (اطروحة دكتوراه): ص ١٦٩ .
(١٤) نهج البلاغة : ٥٣٣ .
(١٥) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١٨/ ٣٥٠ .
(١٦) دلائل الاعجاز: ١١٢ .
(١٧) ينظر : شرح ابن عقيل: ٣/ ١٠٤ .
(١٨) الأنعام : ١١٨ .
(١٩) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف: ١٢٥ .
(٢٠) نهج البلاغة : ٥١١ .
(٢١) المصدر نفسه: ٢٢٣ .
(٢٢) الأصول في النحو: ٢/ ١٨٧ .
(٢٣) ينظر: الانصاف المسألة (٨٧) ،٦٢٣/٢.
(٢٤) ينظر: شرح ابن يعيش: ٩/ ٧ .
(٢٥) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٢٩ .
(٢٦) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧ .
(٢٧) معاني النحو: ٤/ ١٠٣ .
(٢٨) ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٢١٤– ٢١٥ ، وشرح التصريح: ٤/ ٢٠٠ .
(٢٩) ينظر: الانصاف المسألة (١٠) ١/ ٧٢: ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/ ٢٠٠ ، وشرح شذور الذهب: ٣٥٩ .
(٣٠) ديوانه : ١٨٤.
(٣١) مغني اللبيب:٥٢٢/٦

(٣٢) نهج البلاغة: ٤٣ .

(٣٣) المصدر نفسه: ٢٥٤ .

(٣٤) المصدر نفسه: ٣٨٢ .

(٣٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٦٩ .

(٣٦) ينظر: المقرب: ١/ ٣٠٣ ، ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٨٣ .

(٣٧) همع الهوامع: ٤/ ٣٣٦ .

(٣٨) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: ١٩٩ .

(٣٩) الأنفال : ٧٣ .

(٤٠) التوبة : ٣٩ .

(٤١) الجملة الشرطية عند النحاة العرب: ٣٥٣ .

(٤٢) من نحو المباني إلى نحو المعاني: ٤١٠ – ٤١١ .

(٤٣) التوبة : ٤٠ .

(٤٤) ينظر: الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية: ٢٩ .

المصادر:

- القرآن الكريم.

١- الإجمال والتفصيل في نهج البلاغة دراسة تحليلية ،سهيل محمد حسين جعفر الأرناؤوطي ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية ،جامعة بغداد ،١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م ،

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٣- الأصول في النحو، لأبي بكر بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، الطبعة الخامسة، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م .

٥- البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٦- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي ،عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر ،١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .

٧- التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .

٨- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، تقديم: الدكتور محمود فهمي حجازي، الطبعة الأولى، مطابع الدجوي، عابدين، القاهرة، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

٩- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: الدكتور محمد التنجي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٥م .

١٠- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت:٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة السابعة، انتشارات ناصر خسرو، طهران، ١٣٨٢هـ ش – ١٤٢٤هـ ق .

١١- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

١٢- شرح المفصل، الشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ)، صححه وعلق عليه: حواش نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر، أدارة الطباعة المنيرية، مصر .

١٣- شرح جمل الزجاج (الشرح الكبير)، ابن عصفور الأشبيلي (ت:٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

١٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة .

١٥- شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، اعتنى بتصحيحه الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي ، المطبعة البهية – مصر.

١٦- شرح نهج البلاغة، عزّ الدين أبو حامد بن أبي الحديد، الطبعة الأولى، مكتبة آية الله المرعشلي النجفي العامة، قم – إيران، ١٣٨٧هـ .

١٧- الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدكتور عبد السلام المسدي والدكتور محمد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا –تونس، ١٩٨٥م .

١٨- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

١٩- في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م .

٢٠- الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن قنبر ، الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م .

٢١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٢٢- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، الطبعة الخامسة، عالم الكتب، ١٤٢٧هـ –٢٠٠٦م .

٢٣- المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل لابن عقيل)، بهاء الدين بن عقيل (ت:٧٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بجامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

٢٤- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

٢٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى، التراث العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

٢٦- المقرب ومَعَه مُثُل المُقرّب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الاشبيلي (ت:٦٦٩هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٢٧- من نحو المباني إلى نحو المعاني (بحث في الجملة وأركانها)، الدكتور محمد طاهر الحمصي، الطبعة الأولى، دار سعد الدين، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٢٨- نهج البلاغة ،وهو ما جمعه السيد الشريف الرضي من خطب ووصايا وكتب وكلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، معه شرح الشيخ محمد عبده ، خرّج مصادره فاتن محمد خليل اللّبون ، الطبعة الأولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ،١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م . شرح نهج البلاغة، ميثم بن علي بن ميثم البحراني، الطبعة الثانية، دفة نشر الكتاب، ١٠٤٠٤هـ .

٢٩- همع الهوامع، شرح جمل الجوامع في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:٩١١هـ)، اعتنى به: الشيخ أحمد عزو عناية، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .